

ندوة عن المبيدات وأثرها على المنتجات الزراعية

الحاج حسن : القصة فلتانة

وقال: المسؤول الاول عن تفاقم هذه الازمة هو الدولة اللبنانية طيلة السنوات الماضية. فما هي مكونات المشكلة؟ اولاً: هناك مكون تشريعي يوجد اقتراح قانون قدمته سنة ٢٠٠١ وهناك عشرة سواه لا تزال تنتظر. ينقصنا في وزارة الزراعة ١٢ قانوناً لنصير على مستوى العصر عدا عن الحاجة لتحديث القرارات والمراسيم المعمول بها.

ثانياً: المكون الثاني هناك ٧٠٪ نواقص في وزارة الزراعة ويجب ان نحصي عدد الاطباء البيطريين والمهندسين من الثلاثين في المئة المتبقية. نحن نتحدث عن جهاز الرقابة في الوزارة. هناك على احد المعابر الحدودية موظف مراقبة واحد و ٣٠٪ من المستوردات الزراعية تدخل عبر هذا المعبر كيف يتم ذلك؟

ثالثاً: في موضوع التجهيزات اقول ان التجهيزات المخبرية في وضع جيد ليس كاملاً ولكنه جيد مع انه قد لا يكون في محله المناسب مختبر الفئران مثلاً يجب ان يكون في المرفأ. منذ ٣ سنوات لم نستطع نقله من الفئران الى المرفأ. هذا او غير مقبول. يجب ان نتابع التجهيزات وبدأنا الاتصال بالجهات الدولية والمؤشرات جيدة.

رابعاً: البعد الرابع هو لجنة الادوية الزراعية. لقد وضعت يدي على الملف وسأفعله بكل قوة وشفافية. هناك شركاء حكوميون لنا وزارات البيئة والاقتصاد والصحة لقد شكلنا خلية عمل وبارشنا بجدية.

خامساً: لنا شركاء ايضا في الوطن: المزارع والتاجر. ففي تجارة وتصنيع واستيراد المبيدات والاسمدة هناك مشاكل تحتاج الى معالجة، الصورة صارت واضحة لدينا. الموضوع علمي بامتياز وليس شخصياً او تجارياً. بدأنا العمل، الاسبوع المقبل سيصدر قرار بإعادة تشكيل لجنة المبيدات الزراعية وستضع التوصيف المطلوب وهناك كتاب واحد سنعمل به: كل القرارات المتعلقة بالادوية والاسمدة، البروتوكولات المتعلقة بالفحص اللازم، باستيراد اللحوم الحية والمذبوحة، باستيراد الشتول والبذار وامهات الصيصان وسواها. يبقى المزارع وهو شريك لكنه ضحية. الدولة غائبة عنه ارشادا ورقابة لذلك يقع ضحية تجار الادوية والاسمدة وهو مسؤول ايضا في ما يقع. وقال: ما زلنا نصدر والحمدلله فهناك من يلتزم بالمواصفات والمعايير ويجب ان نوسع مروحتهم.

وختم: نحن امام وقت ليس بالطويل الحكومة اخذت الثقة والاجواء ايجابية. طلبت مواعيد مع الرؤساء الثلاثة لأضعهم في هذه الاجواء والمسؤولية مشتركة لا اعطي وعوداً لكن الجو ايجابي ودولة الرئيس سعد الحريري توجهه واضح ويقول بالمعالجة خصوصاً في موضوع الزراعة.

عقد في الجامعة اللبنانية الاميركية (LAU) في حرم بيروت ندوة بعنوان «أثر المبيدات في المنتجات الزراعية: الواقع والمعالجة»، في حضور وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن ورئيس اللجنة النيابية للصحة النائب الدكتور عاطف مجدلاي والامين العام لمجلس البحوث العلمية الدكتور معين حمزة واضطرار وزير الاقتصاد محمد الصفدي الى التغيب لتمثيله الرئيس ميشال سليمان في ماتم مجد الاسد. بداية النشيد الوطني ثم تحدث رئيس الجامعة مرحباً.

ثم تحدث الدكتور نشأت منصور مفتتحاً الندوة. وتحدث بعد ذلك الدكتور معين حمزة ومما قاله: لا بد من الاقرار بان المنطقة العربية التي توصلت للحاق بالثورة الخضراء ولو جزئياً لم تع أهمية الحد من استعمال المبيدات السامة الا في بداية العقد الماضي. فاتفافية تيسير التجارة العربية وغيرها من عشرات الاتفاقيات لتبادل الانتاج وتكامله بين الدول العربية تناست عن قصد او غير قصد أهمية مراقبة الخضار والفاكهة ومشتقات الالبان واللحوم والدواجن التي تنتقل بين دول المنطقة. في حين واجه الانتاج المحلي صعوبات عند تصديره الى دول اوروبية فعادت حاويات مبردة تحوي افضل انواع الفاكهة اللبنانية من موانئ اوروبية ليس لشكلها المميز بل لما تضمنته من نسب مرتفعة وغير مقبولة من رواسب المبيدات او النترات.

واعتبر رئيس اللجنة النيابية للصحة الدكتور عاطف مجدلاي ان ضمان سلامة الغذاء في لبنان من اهم الحقوق واصعب الواجبات وقبل الولوج الى شرح الواقع ورسم اهداف مشروع سلامة الغذاء من واجبنا ان نشير بوضوح الى ان الفضل في اطلاق هذا المشروع الرؤيوي يعود الى شهيدنا الحبيب باسل فليحان الذي شهد لحال الفوضى والاهمال في موضوع الغذاء فتقدم باقتراح قانون لوضع حد لما يجري على هذا الصعيد. ومن المؤسف اننا ما زلنا اليوم وبعد مرور ٦ سنوات ننتظر صدور هذا القانون الحيوي.

وقال وزير الزراعة حسين الحاج حسن: ما اثاره هو ان دراسة ما سلط عليها الضوء الاعلامي وابدأ من هنا لا تقول ليس لأن الاعلام سلط الضوء اصبح الموضوع موجوداً.

الموضوع موجود لكن من المؤسف لنا كدولة ان نتعاطف مع الموضوع لأن الاعلام سلط عليه الضوء. وتابع: المشكلة ان القصة فلتانة للأسف هناك مشكلة لكن يجب ان نبحث عن حلول لهذه الازمة. المشكلة موجودة ولا يمكن ان نخبئها. وانا كوزير زراعة لا استطيع الا ان اقول: ان هناك تلوثاً نسبياً يتبدل. هطل المطر فحفت نسبة المبيدات في المنتجات الزراعية لكن ليس في المياه.

«القصة فلتانة» في المبيدات الزراعية!

المرفأ، ومنذ 3 سنوات لم يتمكن أحد من نقله من الفنار إلى المرفأ. من جهته، لفت رئيس اللجنة النيابية للصحة عاطف مجدلاني إلى أن مسؤولية الرقابة موزعة بين عدة وزارات، وكل وزير يتمسك بصلاحيات وزارته كأنها إرث دائم. في المقابل، يتنصل كل وزير من المسؤولية عندما تقع الواقعة، مشيراً إلى أن الحل هو في إقرار قانون سلامة الغذاء، الذي بدأ العمل عليه عام 2002. بدوره، أشار الأمين العام لمجلس البحوث العلمية، معين حمزة، إلى أن اتفاقية تيسير التجارة العربية وغيرها من الاتفاقيات تناست، عن قصد أو غير قصد، أهمية مراقبة الخضار والفاكهة ومشتقات الألبان واللحوم والدواجن التي تنتقل بين دول المنطقة، فيما واجه الإنتاج المحلي صعوبات عند تصديره إلى دول أوروبية، لما تضمنه من نسب مرتفعة وغير مقبولة من رواسب المبيدات أو النيترات. (الأخبار)

«القصة فلتانة». بهذه العبارة وصف وزير الزراعة حسين الحاج حسن موضوع ارتفاع نسبة رواسب المبيدات في المنتجات الزراعية. لا بل رأى خلال ندوة عُقدت أمس في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) بعنوان «أثر المبيدات في المنتجات الزراعية: الواقع والمعالجة»، أن المسؤول الأول عن تفاقم هذه الأزمة هو الدولة اللبنانية طوال السنوات الماضية، لافتاً إلى تعدد أوجه المشكلة. إذ هناك مشكلة تشريعية، بحيث ينقص وزارة الزراعة 12 قانوناً لتصبح على مستوى تطورات العصر، فضلاً عن الحاجة إلى تحديث القرارات والمراسيم المعمول بها. أما المشكلة الثانية، فتتعلق بوجود شواغر في الوزارة وصلت نسبتها إلى 70%، مشيراً إلى وجود موظف مراقبة واحد مثلاً على أحد المعابر الحدودية، فيما 30% من المستوردات الزراعية تدخل عبر هذا المعبر. أما في ما يتعلق بالتجهيزات المخبرية، فرأى الحاج حسن أنها في وضع جيد، مع أنها قد لا تكون في محلها المناسب. فمختبر الفنار مثلاً يجب أن يكون في

لجنة المبيدات الزراعية الأسبوع المقبل



البلد

■ الإستعمال المفرط للمبيدات والنيترات يعطي مظهراً حسناً لكنه موبوء بالسموم

أعلن وزير الزراعة حسين الحاج حسن ان الأسبوع المقبل سيصدر قراراً بإعادة تشكيل لجنة المبيدات الزراعية وستضع التوصيف المطلوب، وهناك كتاب واحد سنعمل به: كل القرارات المتعلقة بالأدوية والأسمدة، البروتوكولات المتعلقة بالفحص اللازم، باستيراد اللحوم الحية والمذبوحة، باستيراد الشتول والبذار وأمها الصيغان وسواها. يبقى المزارع وهو شريك لكنه ضحية الدولة غائبة عنه ارشادا ورقابة، لذلك يقع ضحية تجار الأدوية والأسمدة، وهو مسؤول أيضاً في ما يقع. وقال: "لا نزال نصدر فهناك من يلتزم بالمواصفات والمعايير ويجب أن نوسع مروحتهم".

صدى البلد

وطرق استعمالها والتعامل بها على علاقة مباشرة مع وزارتي الزراعة والاقتصاد، كما أن آثارها توجب علاقة باهتمامات لجنة الصحة النيابية، وأما الحلول المرتجاة فيالتنسيق مع المجلس الوطني للبحوث العلمية. وافتتح الندوة الدكتور نشأت منصور وقال: "منذ نحو قرن من الزمن، قال جبران خليل جبران "ويل لأمة تأكل مما لا تزرع" وهو قول يليق يصلح بالتأكيد لهذا الزمن، لكن لو

عقدت في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) في حرم بيروت، ندوة تحت عنوان "أثر المبيدات في المنتجات الزراعية: الواقع والمعالجة"، في حضور وزير الزراعة حسين الحاج حسن ورئيس اللجنة النيابية للصحة النائب عاطف مجدلاوي والأمين العام لمجلس البحوث العلمية معين حمزة، واضطرار وزير الاقتصاد محمد الصفدي الى التغيب لتمثيله الرئيس سعد الحريري في مأتم مجد الأسد.

كما حضر الندوة رئيس الجامعة جوزف جبرا ورئيس الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم الدكتور عبده جرجس، وعميد كلية ادارة الأعمال الدكتور طارق مكداشي، وعميدة كلية الآداب والعلوم الدكتور سميرة آغا، وعميد شؤون الطلاب الدكتور طارق نعواس، ونائب الرئيس المساعد مدير المعلوماتية في (LAU) روي مجدلاوي، ومدير العلاقات العامة والاعلام كريستيان اوسي وأساتذة وطلاب ومهتمون.

أثر المبيدات

وقال رئيس الجامعة ان الغاية من هذا التلاقي المهم البحث في أثر المبيدات في المنتوجات الزراعية، أملاً أن يتمكن المنتدون من تحديد اطار الواقع العملي لهذه المسألة، وتوفير عناصر العلاج والحل، خصوصاً وأن هذه المواد من حيث تركيبها

سنوات
ينتظر اقتراح
قانون
لضمان
سلامة الغذاء

6

كان جبران حياً لأضاف "وويل لها إن زرع واستعملت المبيدات والأسمدة الكيميائية بلا ضوابط علمية". وتابع: "إنها مسألة صحية لأنها تطل الصحة العامة في العمق، وهي مسألة بيئية لأن أثر المبيدات يمتد من الخضار والفواكه إلى القضاء على قسم من الطيور وتلويث التربة وتتسبب مع الوقت بتلويث المياه وتطل بالتالي نوعية الحياة، وهي مسألة اقتصادية لأنها تطل سمعة منتجاتنا الزراعية وتهدد تصديرها إلى الأسواق الخارجية وبالتالي فهي تهدد مورداً اقتصادياً هاماً في البلاد.

حسن: "المشكلة في المبيدات في المنتجات الزراعية ان القصة "فلتانة"، لافتاً الى انه يوجد تلوث نسبي يتبدل، هطل المطر خفضت نسبة المبيدات في المنتوجات الزراعية لكن ليس في المياه". مبشراً بان الجو ايجابي لحل هذه المشكلة بعد نيل الحكومة الثقة، لافتاً الى ان توجه الرئيس سعد الحريري واضح ويقول بالمعالجة، خصوصاً في موضوع الزراعة".

المعبر، فكيف يتم ذلك؟ ثالثاً: في موضوع التجهيزات، أقول ان وضع التجهيزات المخبرية جيد، ليس كاملاً ولكنه جيد مع أنه قد لا يكون في محله المناسب، مختبر الفنار مثلاً يجب أن يكون في المرفأ. منذ 3 سنوات لم نستطع نقله من الفنار الى المرفأ، يجب أن نتابع التجهيزات وبدأنا الاتصال بالجهات الدولية والمؤشرات جيدة. رابعاً: البعد الرابع هو لجنة الأدوية الزراعية. لقد وضعت يدي على الملف وسأفعله بكل قوة وشفافية.

تجارة المبيدات

خامساً: لنا شركاء أيضاً في الوطن: المزارع والتاجر. ففي تجارة وتصنيع واستيراد المبيدات والأسمدة هناك مشاكل تحتاج الى معالجة، الصورة صارت واضحة لدينا. الموضوع علمي بامتياز وليس شخصياً أو تجارياً. بدأنا العمل، الأسبوع المقبل سيصدر قراراً بإعادة تشكيل لجنة المبيدات الزراعية وستضع التوصيف المطلوب، وهناك كتاب واحد سنعمل به: كل القرارات المتعلقة بالأدوية والأسمدة، البروتوكولات المتعلقة بالفحص اللازم، باستيراد اللحوم الحية والمذبوحة، باستيراد الشتول والبذار وأمها الصيغان وسواها. يبقى المزارع وهو شريك لكنه ضحية الدولة غائبة عنه ارشادا ورقابة، لذلك يقع ضحية تجار الأدوية والأسمدة، وهو مسؤول أيضاً في ما يقع".

كبيراً من هذه المياه ملوثة وغير صالحة للشرب.

مكونات المشكلة

وأشار الوزير الحاج حسن الى أن "المسؤول الأول عن تفاقم هذه الأزمة هو الدولة اللبنانية طيلة السنوات الماضية، فما هي مكونات المشكلة؟ أولاً: هناك مكون تشريعي، يوجد

قانوناً تنقص
وزارة الزراعة
لتواكب
القطاع العصر
الحديث

12

اقتراح قانون قدمته سنة 2001، وهناك 10 سواه لا تزال تنتظر. ينقصنا في وزارة الزراعة 12 قانوناً لتصير على مستوى العصر، عدا عن الحاجة لتحديث القرارات والمراسيم المعمول بها. ثانياً: المكون الثاني، هناك 70% نواقص في وزارة الزراعة، ويجب ان نحصي عدد الأطباء البيطريين والمهندسين من الـ 30% المتبقية. نتحدث عن جهاز الرقابة في الوزارة، هناك على أحد المعابر الحدودية موظف مراقبة واحد و30% من المستوردات الزراعية تدخل عبر هذا

وهي مسألة اجتماعية لأنها تطل أرزاق الألوف من عائلات المزارعين". وأقرمعيين حمزة بأن المنطقة العربية التي توصلت للحاق بالثورة الخضراء ولو جزئياً، لم تع أهمية الحد من استعمال المبيدات السامة الا في بداية العقد الماضي.

سلامة الغذاء

واعتبر رئيس اللجنة النيابية للصحة عاطف مجدلاوي "ان المشكلة ناتجة عن الاهمال والفوضى وضياح المسؤولين، ذلك أن مسؤولية الرقابة موزعة بين وزارات عدة، وكل وزير يتمسك بصلاحيات وزارته وكأنها ارث دائم. وفي المقابل، يتنصل كل وزير عن المسؤولية، عندما تقع الواقعة، ويحين وقت المحاسبة. عندها فقط، يرمي كل وزير على الآخر المسؤولية، وندخل في حلقة مفرغة يصعب الخروج منها بنتيجة، هذا ما كنا نشاهده حتى الأمس القريب". ولفت الى انه "انطلاقاً من هذه الاعتبارات، نقول ان الحل في اقرار قانون سلامة الغذاء، الذي بدأ العمل عليه العام 2002. وفي اطار متصل، لا ضمان لسلامة الغذاء من دون ضمان لسلامة المياه. وبصرف النظر عن الشركات المحترمة والمرخصة والمراقبة التي تبيع المياه النظيفة، تنمو مئات الدكاكين في كل المناطق، والتي تبيع الناس مياهاً غير مراقبة، وقد تبين بنتيجة دراسات في جامعات لبنانية محترمة أن قسماً

توقيف ممثل الاشتراكي في الجامعة اللبنانية - الأميركية

أمر المحامي العام الاستئنافي في بيروت القاضي بلال الضناوي بتوقيف ممثل الحزب التقدمي الاشتراكي رامي سلمان في الجامعة اللبنانية - الأميركية اثر الاستماع الى افادته في فصيلة حبيش في قوى الامن الداخلي في الشكوى المقدمة من سبعة طلاب في الجامعة، بتهمة محاولة القتل في الخلاف الذي تطوّر بعيد الانتخابات الطلابية في الجامعة. وكان سلمان سلّم نفسه عند العاشرة من قبل ظهر امس الى فصيلة حبيش للتحقيق معه.

ندوة "أثر المبيدات في المنتجات الزراعية" وزير الزراعة لـ "النهار": تعزيز رقابة المعابر ضرورية

التي ستطراً جراء خطته على موازنة وزارة الزراعة. "لا اريد التكلم بالارقام، لكنني اعلق على التفاهم مع رئيس الحكومة، واتوقع كل التجاوب ولا سيما أننا نتعامل بايجابية في كل الملفات". ودعا المواطنين الى عدم فقدان الامل.

ندوة اللبنانية - الاميركية

وكان وزير الزراعة شارك في ندوة عن "أثر المبيدات في المنتجات الزراعية: الواقع والمعالجة" التي عقدت في الجامعة اللبنانية - الاميركية في حضور رئيس لجنة الصحة النيابية عاطف مجدلاني والامين العام لمجلس البحوث العلمية معين حمزة ومهتمين.

بدءاً تحدث رئيس الجامعة جوزف جبرا فأمل في ان يتمكن المنتدون من تحديد اطار الواقع العملاي لهذه المسألة، وتوفير عناصر العلاج والحل.

ثم تحدث الدكتور نشأت منصور فأكد أن مسألة المبيدات والاسمدة الكيماوية هي مسألة صحية وبيئية واقتصادية واجتماعية.

وتحدث حمزة فأشار الى الامكانيات التقنية والبشرية الموجودة في مختبرات الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية والقدرة على مساعدة الجهود الرسمية في التعرف الى مكامن الازمة وتحليل رواسب المبيدات بطريقة علمية. أما مجدلاني فأشار الى ان الفضل في اطلاق مشروع سلامة الغذاء يعود الى الشهيد باسل فليحان، ومن المؤسف أننا لا نزال حتى اليوم، وبعد مرور 6 اعوام، ننتظر صدور هذا القانون الحيوي".

ورأى ان لا ضمان لسلامة الغذاء من دون ضمان لسلامة المياه، مشيراً الى ان مئات الدكاكين تنمو في كل المناطق. وتبين بنتيجة دراسات في جامعات لبنانية محترمة أن قسماً كبيراً من هذا المياه ملوثة وغير صالحة للشرب.

مشكلة المبيدات المسرطنة انها "قصة فلتانة". هذا التوصيف اطلقه وزير الزراعة حسين الحاج حسن، بعد اقل من شهر على تفجر هذا الملف الحياتي بما مته "سلامة الغذاء" واعاد استحضار اهمية القرار القابع في مجلس النواب بعد اكثر من ستة اعوام على رفعه من وزير الاقتصاد السابق الشهيد باسل فليحان.

وإذا كان وزير الزراعة استخدم هذا التوصيف في بدء معالجة هذا الملف الشائك، فماذا في مضمون المعالجات التي يعتزم اقرارها وتنفيذها؟ وهل كل الخطط قابلة للعلاج كرمى لسلامة الناس وصحتها؟

بدءاً من "ضعف الرقابة"، يقول الوزير الحاج حسن لـ "النهار" ان المراحل الاولية لمعالجة الملف معروفة. "نبدأ بتوظيف فنيين وانشاء مختبرات جديدة. لا اختراع في الموضوع. ان ثمة ضعف شديد في الرقابة بدءاً من وزارة الزراعة وصولاً الى كل الوزارات المعنية، بدليل ان ثمة موظف واحد في معبر العبودية. هذا لا يجوز، ان كيف سيداوم؟ وابن الفني البيطري لان الموظف الحالي هو فني زراعي؟ هذا نموذج عن حال المعابر الحدودية الثمانية والتي فيها 15 موظفاً فقط بدل 40 يفترض ان يكونوا موجودين ويراقبوا". ورأى انه يجب تعيين 10 فنيين لمعبر بيروت او لطرابلس، "بينما يفترض ايضا انشاء مختبرات في تلك المعابر في ظل خطورة تلف البضاعة وهي تنقل من المعبر الحدودي الى المختبر، فيما ثمة احتمالات أخرى لتغير احوال بضائع معينة".

* وماذا فعل وزير الزراعة من خطوات ملموسة حتى اليوم؟

يقول انه سيتقدم في اول اجتماع لمجلس الوزراء باقتراح لتعيين هؤلاء الموظفين الفنيين "بما يساعد على تعزيز الرقابة"، موضحاً انه اعد خطة متكاملة عن قطاع الزراعة، ومن ضمنها مشكلة الرقابة الضعيفة "التي تتحمل الدولة مسؤوليتها منذ اكثر من 20 عاماً. وسأتكلم بكل شيء حين تحين الوقت". وأشار الى انه انشأ خلية عمل في الوزارة مؤلفة من موظفين ومستشارين مع بقية الوزارات مثل الاقتصاد والبيئة.

* لكن، يحتاج المواطن الى خطوات ملموسة كي يطمئن الى ان ثمة معالجات تتم في موضوع يتعلق بصحته وسلامة غذائه؟ رأى ان "الخطوات الملموسة" تحتاج الى امكانيات بشرية ومادية، وهذا رهن مجلس الوزراء، رافضاً التطرق الى مسألة الزيادة

ندوة عن المبيدات واثرها على المنتجات الزراعية

اهداف مشروع سلامة الغذاء الرؤيوي يعود الى الشهيد باسل فليحان. وقال: اذا اردنا تلخيص المشكلة القائمة حالياً نستطيع ان نقول ببعض كلمات انها ناتجة عن الاهمال والفضوى وضياح المسؤوليات.

الحاج حسن

بدوره قال الوزير الحاج حسن: «المشكلة ان القصة فلتانة، للأسف هناك مشكلة لكن يجب أن نبحث عن حلول لهذه الأزمة، المشكلة موجودة ولا يمكن أن نخبئها. وأنا كوزير للزراعة لا أستطيع إلا أن أقول إن هناك تلوثاً نسبياً يتبدل. هطل المطر فخفت نسبة المبيدات في المنتوجات الزراعية لكن ليس في المياه». أضاف: «المسؤول الأول عن تفاقم هذه الأزمة هو الدولة اللبنانية طيلة السنوات الماضية. فما هي مكونات المشكلة؟ أولاً: هناك مكوّن تشريعي، يوجد اقتراح قانون قدمته سنة ٢٠٠١، وهناك عشرة سواه لا تزال تنتظر. نقصنا في وزارة الزراعة ١٢ قانوناً لنصير على مستوى العصر، عدا عن الحاجة إلى تحديث القرارات والمراسيم المعمول بها».

عقد في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) في بيروت، ندوة بعنوان «أثر المبيدات في المنتجات الزراعية: الواقع والمعالجة»، في حضور وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن، رئيس اللجنة النيابية للصحة النائب الدكتور عاطف مجدلاني، الأمين العام لمجلس البحوث العلمية الدكتور معين حمزة، واضطر وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي الى التغيب لتمثيله الرئيس ميشال سليمان في مأتم مجد الأسد. كذلك حضر الندوة رئيس الجامعة الدكتور جوزف جبرا، وأكاديميون.

وقال حمزة في الإفتتاح: «في المجلس الوطني للبحوث العلمية وتحديدأ في مختبرات الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، إمكانات تقنية وبشرية هامة، قادرة على مساعدة الجهود الرسمية في التعرف على مكامن الأزمة وتحليل رواسب المبيدات بطريقة علمية مصادق عليها من المؤسسات العالمية». من جهته، اعتبر مجدلاني ان ضمان سلامة الغذاء في لبنان من اهم الحقوق واصعب الواجبات، وقبل الولوج الى شرح الواقع، ورسم

رواسب الأسمدة على المنتجات الزراعية في الـ LAU الحاج حسن: قرار إعادة تشكيل لجنة المبيدات الأسبوع المقبل

الزراعة ١٢ قانوناً لتبصير على مستنوى العصر، عدا الحاجة لتحديث القرارات والمراسيم المعمول بها».

تابع «ثانياً: هناك ٧٠ في المئة نواقص في وزارة الزراعة، ويجب أن نحصي عدد الأطباء البيطريين والمهندسين من الثلاثين في المئة الباقية. نحن نتحدث عن جهاز الرقابة في الوزارة. هناك على أحد المعابر الحدودية موظف مراقبة الزراعة تدخل عبر هذا المعبر، فكيف يتم ذلك؟».

أضاف «ثالثاً: في موضوع التجهيزات، أقول إن التجهيزات المخبرية في وضع جيد. رابعاً: البعد الرابع هو لجنة الأدوية الزراعية».

وعن المكون الخامس يقول الحاج حسن: «لنا شركاء أيضاً في الوطن: المزارع والتاجر. ففي تجارة وتصنيع واستيراد المبيدات والأسمدة هناك مشاكل تحتاج إلى معالجة، الصورة صارت واضحة لدينا. الموضوع علمي بامتياز وليس شخصياً أو تجارياً. بدأنا العمل، والأسبوع المقبل سيصدر قرار بإعادة تشكيل لجنة المبيدات الزراعية وستضع التوصيف المطلوب، وهناك كتاب واحد سنعمل به».

والفاكهة ومشتقات الألبان واللحوم والدواجن التي تنتقل بين دول المنطقة».

أما مجدلاوي فأوضح «أن ضمان سلامة الغذاء في لبنان، من أهم الحقوق وأصعب الواجبات، وقبل الولوج إلى شرح الواقع، ورسم أهداف مشروع سلامة الغذاء، من واجبنا أن نشير بوضوح، إلى أن الفضل في إطلاق هذا المشروع الرئوي، يعود إلى شهيدنا ياسل فليحان، الذي شهد لحال الفوضى والإهمال، في موضوع الغذاء، فتقدم باقتراح قانون لوضع حد لما يجري على هذا الصعيد، ومن المؤسف أننا ما زلنا اليوم، وبعد مرور ٦ سنوات، ننتظر صدور هذا القانون الحيوي».

أضاف: «إذا أردنا أن نلخص المشكلة القائمة حالياً نستطيع أن نقول ببعض كلمات إنها ناتجة من الإهمال والفوضى وضياع المسؤوليات.. وتابع: «انطلاقاً من هذه الاعتبارات، نقول إن الحل في إقرار قانون سلامة الغذاء، الذي بدأ العمل عليه عام ٢٠٠٦».

من جهته، أسهب الحاج حسن في شرح مكونات المشكلة: «أولاً: هناك مكون تشريعي، وهناك اقتراح قانون قدمته سنة ٢٠٠١، وهناك عشرة سواه لا تزال تنتظر. ينقصنا في وزارة

فبالتنسيق مع المجلس الوطني للبحوث العلمية».

ثم تحدث الدكتور نشأت منصور فقال: «إنها (استخدام المبيدات) مسألة صحية لأنها تطال الصحة العامة في العمق، بحيث إن كل مواطن يتساءل «ماذا نأكل» من خضار وفواكه؟ وهل تؤثر المبيدات على المدى الطويل على الجهاز العصبي وعلى جهاز المناعة خصوصاً عند الأطفال، كما ذكر مؤخراً؟ وهي مسألة بيئية لأن أثر المبيدات يمتد من الخضار والفواكه إلى القضاء على قسم من الطيور وتلويث التربة وتسبب مع الوقت بتلويث المياه. وهي مسألة اقتصادية لأنها تطال سمعة منتجاتنا الزراعية وتهدد تصديرها إلى الأسواق الخارجية. وهي مسألة اجتماعية لأنها تطال أرزاق الألوف من عائلات المزارعين».

يدوره، اعتبر حمزة أنه: «لا بد من الإقرار بأن المنطقة العربية التي توصلت للحاق بالثورة الخضراء ولو جزئياً، لم تع أهمية الحد من استعمال المبيدات السامة إلا في بداية العقد الماضي. فاتفاقية تيسير التجارة العربية وغيرها من عشرات الاتفاقيات لتبادل الإنتاج وتكامله بين الدول العربية، تناست، عن قصد أو غير قصد، أهمية مراقبة الخضار

عقدت في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) في حرم بيروت، ندوة بعنوان «أثر المبيدات في المنتجات الزراعية: الواقع والمعالجة»، بحضور وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن ورئيس اللجنة النيابية للصحة النائب الدكتور عاطف مجدلاوي والأمين العام لمجلس البحوث العلمية الدكتور معين حمزة، وفي غياب وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي لاضطراره إلى تمثيل رئيس الحكومة سعد الحريري في مأتم مجد الأسد في القرداحة.

وحضر الندوة رئيس الجامعة الدكتور جوزف جبرا ورئيس الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم الدكتور عبده جرجس، وعمداء ومدبرون.

بداية، اعتبر جبرا أن «الغاية من التلاقي المهم البحث في أثر المبيدات في المنتجات الزراعية، خصوصاً بعدما سلط الإعلام الضوء على هذه القضية المهمة والحساسة التي تطال ذوي الدخل المحدود والمتدني لعدم توافر البدائل لديهم، خصوصاً أن هذه المواد من حيث تركيبها وطرق استعمالها والتعامل بها على علاقة مباشرة مع وزارتي الزراعة والاقتصاد، كما أن آثارها توجب علاقة باهتمامات لجنة الصحة النيابية، وأما الحلول المرتجاة

ندوة عن المبيدات واثرها في الزراعة

الحاج حسن: المسؤول عن تفاقم الازمة هو الدولة

يتبدل، هطل المطر فخفت نسبة المبيدات في المنتجات الزراعية لكن ليس في المياه.

اضاف: المسؤول الاول عن تفاقم هذه الازمة هو الدولة اللبنانية طيلة السنوات الماضية، فما هي مكونات المشكلة؟ اولاً: هناك مكون تشريعي، يوجد اقتراح قانون قدمته سنة (٢٠٠١)، وهناك عشرة سواه لا تزال تنتظر.

نقصنا في وزارة الزراعة ١٢ قانوناً لنصير على مستوى العصر، عدا عن الحاجة الى تحديث القرارات والمراسيم المعمول بها.

ثانياً: المكون الثاني، هناك ٧٠٪ نواقص في وزارة الزراعة، ويجب ان نحصي عدد الاطباء البيطريين والمهندسين من الثلاثين في المئة المتبقية. نحن نتحدث عن جهاز الرقابة في الوزارة. هناك على احد المعايير الحدودية موظف مراقبة واحد و٢٠٪ من المستوردات الزراعية تدخل عبر هذا المعبر فكيف يتم ذلك؟

ثالثاً في موضوع التجهيزات، اقول ان التجهيزات المخبرية في وضع جيد، ليس كاملاً ولكنه جيد مع انه قد لا يكون في محله المناسب مختبر الفنار مثلاً يجب ان يكون في المرفأ.

رابعاً: البعد الرابع هو لجنة الادوية الزراعية لقد وضعت يدي على الملف وسأفعله بكل قوة وشفافية. خامساً: لنا شركاء ايضاً في الوطن: المزارع والتاجر. ففي تجارة وتصنيع واستيراد المبيدات والاسمدة هناك مشكلات تحتاج الى معالجة الصورة اصبحت واضحة لدينا. الموضوع علمي بامتياز وليس شخصياً او تجارياً، بدأنا العمل، والاسبوع المقبل سيصدر قرار باعادة تشكيل لجنة المبيدات الزراعية وستضع التوصيف المطلوب، وهناك كتاب واحد سنعمل به: كل القرارات المتعلقة بالادوية والاسمدة، البروتوكولات المتعلقة بالفحص اللازم، باستيراد اللحوم الحية والمذبوحة، باستيراد الشتول والبذار وامهات الصيصان وسواها. يبقى المزارع وهو شريك لكنه ضحية. الدولة غائبة عنه، إرشاداً او رقابة، لذلك يقع ضحية تجار الادوية والاسمدة، وهو مسؤول ايضاً في ما يقع. وقال: ما زلنا نصدر والحمد لله، فهناك من يلتزم بالمواصفات والمعايير ويجب ان نوسع مروحتهم.

وختم: نحن امام وقت ليس بالطويل، الحكومة اخذت الثقة والاجواء ايجابية. طلبت مواعيد مع الرؤساء الثلاثة لأضعهم في هذه الاجواء، والمسؤولية مشتركة، لا اعطي وعداً لكن الجو ايجابي ودولة الرئيس سعد الحريري توجهه واضح ويقول بالمعالجة، وخصوصاً في موضوع الزراعة.

عقد في الجامعة اللبنانية الاميركية (LAU) في بيروت، ندوة بعنوان 'اثر المبيدات في المنتجات الزراعية: الواقع والمعالجة، في حضور وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن، رئيس اللجنة النيابية للصحة النائب الدكتور عاطف مجدلاي، الامين العام لمجلس البحوث العلمية الدكتور معين حمزة، واضطر وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي الى التغيب لتمثيله الرئيس ميشال سليمان في ماتم مجد الاسد، كذلك حضر الندوة رئيس الجامعة الدكتور جوزف جبرا، واكاديميون.

حمزة

وقال حمزة في الافتتاح: في المجلس الوطني للبحوث العلمية وتحديداً في مختبرات الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، امكانيات تقنية وبشرية هامة، قادرة على مساعدة الجهود الرسمية في التعرف على مكامن الازمة وتطيل روايب المبيدات بطريقة علمية مصادق عليها من المؤسسات العالمية.

اضاف: يبقى الازمة السعي الى تعريف المزارع-المنتج الى مخاطر المضي في سياسة 'لحس المبرد'، فالاستعمال المفرط للمبيدات والنتيريات قد يعطي انتاجاً حسن لمظهر لكنه موبوء بالعديد من السموم التي لم يعد ممكناً تجاهل مخاطرها. وفي هذا المجال فان المجلس الوطني للبحوث العلمية، بالتعاون مع الجمعية العربية لوقاية النبات يصنع امكانياته في تصرف وزارة الزراعة لتنظيم ورش عمل علمية لمعالجة الموضوع من جوانبه المختلفة، واقتراح الطول الانية وبعيدة المدى.

من جهته اعتبر مجدلاي ان ضمان سلامة الغذاء في لبنان، من اهم الحقوق واصعب الواجبات، ومن واجبا ان نشير بوضوح الى ان الفضل في اطلاق هذا المشروع الرؤيوي، يعود الى شهيدنا باسل فليحان، الذي شهد لحال الفوضى والاهمال، في موضوع الغذاء فتقدم باقتراح قانون لوضع حد لما يجري على هذا الصعيد، ومن المؤسف اننا ما زلنا اليوم، وبعد مرور ٦ سنوات، ننتظر صدور هذا القانون الحيوي.

واكد ان الحل في إقرار قانون سلامة الغذاء الذي بدأ العمل عليه العام ٢٠٠٢.

الحاج حسن

بدوره قال الحاج حسن: المشكلة ان القصة 'فلتانة' للأسف هناك مشكلة لكن يجب ان نبحث عن حلول لهذه الازمة، المشكلة موجودة ولا يمكن ان نخبئها، وانا كوزير للزراعة لا استطيع الا ان اقول ان هناك تلوثاً نسبياً

ندوة عن المبيدات واثرها على الزراعة الحاج حسن: المسألة "فلتانة" وقررنا والحريري التصدي لها



المحاضرون في ندوة المبيدات

وختم: "نحن امام وقت ليس بالطويل، الحكومة اخذت الثقة والاجواء ايجابية. طلبت مواعيد مع الرؤساء الثلاثة لاضعهم في هذه الاجواء، والمسؤولية مشتركة، لا اعطي وعودا لكن الجو ايجابي، دولة الرئيس سعد الحريري جوه واضح ويقول بالمعالجة، خصوصا في موضوع الزراعة".

المقبل سيصدر قرار باعادة تشكيل لجنة المبيدات الزراعية وستضع التوصيف المطلوب، وهناك كتاب واحد سنعمل به. كل القرارات المتعلقة بالادوية والاسمدة، البروتوكولات المتعلقة بالفحص اللازم، باستيراد اللحوم الحية والمذبوحة، باستيراد الشتول والبذار وامهات الصيضان وسواها..."

عقدت في الجامعة اللبنانية - الاميركية (LAU) ندوة بعنوان "اثر المبيدات في المنتجات الزراعية: الواقع والمعالجة" في حضور وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن ورئيس اللجنة النيابية للصحة النائب الدكتور عاطف مجدلاني والامين العام لمجلس البحوث العلمية الدكتور معين حمزة، بعد النشيد الوطني تحدث رئيس الجامعة الدكتور جوزف جبرا الذي اكد ان هذه المسألة اضافت الى مشاغل الناس هما جديدا آملا في ان يتمكن المنتدون من تحديد اطار الواقع العملائي لهذه المسألة وتوفير عناصر العلاج والحل.

ثم تحدث الدكتور نشأت منصور تلاه الدكتور معين حمزة ثم النائب عاطف مجدلاني واخيرا تحدث الوزير الحاج حسن فقال: "المشكلة ان القصة فلتانة والمسؤول الاول عن تفاقم هذه الازمة هو الدولة طيلة السنوات الماضية".

اضاف: بدأنا العمل، الاسبوع

Agriculture

Hajj Hassan : L'État est responsable de la non-régulation de l'usage des pesticides

La Lebanese American University (LAU) a organisé un forum autour du thème de l'« Impact des pesticides sur les produits agricoles : réalité et solutions », en présence notamment du ministre de l'Agriculture, M. Hussein Hajj-Hassan, du président de la commission parlementaire de la Santé et des Affaires sociales, M. Atef Majdalani, ainsi que de plusieurs experts et chercheurs agricoles. Au cours de ce forum, les participants se sont interrogés sur la nocivité des pesticides dont l'usage excessif et er-

roné nuit à la santé, mais également à l'environnement et à l'économie en raison des répercussions négatives sur les exportations des produits libanais.

M. Majdalani a par ailleurs souligné dans son discours que la santé alimentaire était un « droit » prioritaire impliquant ainsi des responsabilités. Il a ajouté que les problèmes causés par l'utilisation à outrance des pesticides étaient la conséquence directe « de l'anarchie » et du flou au niveau des responsabilités de chacun.

À ce sujet, M. Hajj-Hassan a d'ailleurs ajouté que le premier responsable de cette situation était « l'État libanais » lui-même, qui a omis pendant des années de plancher sérieusement sur une législation claire et détaillée du secteur agricole, le laissant dans un flou juridique, ce qui a permis la prolifération d'abus en tout genre. Selon le ministre, une douzaine de propositions et projets de lois attendraient ainsi d'être votées, et ce, depuis plusieurs années, en plus de la non-application de toute

une série d'initiatives gouvernementales nécessaires au bon fonctionnement de l'agriculture. M. Hajj-Hassan a de ce fait conclu son discours par un triste état des lieux de la situation de son ministère, qui manque cruellement d'effectifs et de moyens, et dont certains locaux gagneraient à être déplacés afin de faciliter leur travail. Le ministre est néanmoins resté optimiste, déclarant que le Premier ministre, M. Saad Hariri, semblait déterminé à améliorer la situation du secteur agricole.

توقيف الطالب في «الشباب التقدمي» رامى سلمان على ضوء الإشكال إثر انتخابات (LAU)

ذكرت «الوكالة الوطنية للإعلام» ان ممثل منظمة الشباب التقدمي في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) رامى سلمان، سلم نفسه أمس الى فصيلة حبيش للتحقيق معه في الشكوى المقدمة من قبل سبعة طلاب من الجامعة نفسها بتهمة محاولة القتل على ضوء الإشكال الذي تطور اثر الانتخابات الطلابية الأسبوع الماضي.

وبعد الستماع الى إفادة سلمان أمر المحامي العام الإستئنافي في بيروت القاضي بلال الضناوي بتوقيفه.

الى ذلك أوضح مسؤول الجامعات الخاصة في منظمة الشباب التقدمي باسل العود لـ«المستقبل»، ان المنظمة عمدت الى حل مكتب خلية الطلاب التابع لها في LAU بعد الانتخابات مباشرة ولم يعد هناك أي طالب يتمتع بصفة مسؤول للمنظمة. وقال العود: «ان معلوماتنا تؤكد ان الإشكال لم يتعد تبادل الشتائم.

بمشاركة مجدلاني والحاج حسن والمجلس الوطني للبحوث العلمية أثر المبيدات في المنتجات الزراعية في «البنانية الأميركية»

بدأ العمل عليه عام ٢٠٠٢ وحضر له في اجتماعات عديدة مع كل الوزارات المعنية ومع الجهات العملية الأكاديمية والجامعية، متحدثاً عن «القانون المقترح بمواده الـ ٤٠ ويركز على التدخلات العملية الضرورية على السلسلة الغذائية ويضم تنفيذ أنشطة في مجال تدعيم المساعدات الفنية وبناء القدرات وابتداع آليات للحد من التكاليف، كما يحدد دوراً رئيسياً لخدمات الاتصال والإرشاد وتعاوناً وثيقاً مع كل الشركاء العاملين في هذا المجال أو في المجالات ذات الصلة».

وعن مشكلة المياه اعتبر انه «لا ضمان لسلامة الغذاء من دون ضمان لسلامة المياه وبصرف النظر عن الشركات المحترمة والمرخصة والمراقبة التي تبيع المياه النظيفة وتنمو مئات الدكاكين في كل المناطق والتي تبيع الناس المياه غير المراقبة»، مشيراً الى انه «نتيجة دراسات تبين ان نسبة كبيراً من هذه المياه ملوثة وغير صالحة للشرب».

وقال: «ان المواطن مغلوب على امره، والمياه لا تتصله من مصدرها الشرعي اي الدولة مشدداً على ضرورة «وضع الضوابط لضمان سلامة المياه لمواطن نحرمة من حقه في الحصول على «المياه الرسمية».

واردف مجدلاني «اذا كنا جميعاً مقتنعين بأن لا حياة للبنان دون امن فلا حياة له دون امن غذائي» داعياً الى توفير هذا الامن الذي لا يحتاج الى سياسة بل الى عقل نير وضهير حي وموقف حازم». وأكد الحاج حسن «التلوث في الخضار والفاكهة وينسب متفاوتة بين منطقة وأخرى»، معتبراً ان «الدولة هي المسؤول الاول عن تفاقم الأزمة طيلة السنوات الماضية».

وتحدث عن مكونات المشكلة اذ هناك «مكون تشريعي حيث ان القوانين المتعلقة بالصحة الغذائية لم تر النور حتى الآن، وينصنا في وزارة الزراعة ١٢ قانوناً على الاقل لنصل الى مستوى العصر، كما ان النقص الكبير في الإمكانيات البشرية والمتخصصين في الوزارة يؤثر في تفاقم المشكلة خاصة على مستوى جهاز الرقابة والإرشاد» معتبراً ان التجهيزات المخبرية الموجودة تعد معقولة وجيدة ولكن تواجهها في بعض الاماكن ليس مناسباً ومثالاً على ذلك مختبرات الفئران يجب ان تكون في المرفأ واعدت بتفعيل عمل لجنة الادوية الزراعية بكل شفافية».

وتحدث عن الشركاء الحكوميين في وزارات الاقتصاد والبيئة والصحة «حيث شكلنا خلية عمل وهناك تفعيل للتعاون والتنسيق في العمل، كما سأتشارك في كل اعمالي مع الجامعات والمزارعين والاطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين والمؤسسات العلمية فالموضوع علمي ولا اتعاطى معه سياسياً ولا تجارياً»، مشيراً الى ان هذا «العمل والاجراءات يتطلبان وقتاً وانه في الاسبوع المقبل سيصدر قرار باعادة تشكيل لجنة الادوية الزراعية واعدت بأن «القرارات والاجراءات مستطبق على الجميع دون استثناء او استثنائية».

اما المزارعون فقد اعتبرهم الحاج حسن «شركاء ولكنهم ضحايا بسبب غياب الدولة عنهم لناحية الارشاد والرقابة فيضطر المزارع الى تنفيذ تعليمات المحلات التجارية لكن في المنتجات الاحيان يفرط المزارع في استعمال الاسمدة / لافتاً الى انه «علينا جميعاً تحمل المسؤولية». وجرى نقاش بين المشاركين والحاضرين حول مختلف جوانب المبيدات واثرها في المنتجات الزراعية وعن تشكيل لجنة الرقابة وارشاد المزارعين وامكانية اعتماد الزراعة العضوية كأفضل الحلول واتخاذ بعض الاجراءات للحد من ارتفاع سعر الانتاج العضوي، كما تطرق النقاش الى ايقاف كمية من بودرة الحليب واعادتها الى مصدرها بحيث تبين انها تحتوي على كمية كبيرة من الإشعاعات وعن التلوث في القمح الاوكراني الذي لا نستورده الا بشكل محدود جداً لاننا نعتمد على القمح الاسترالي والكندي والاميركي وهو مراقب بشكل جيد.

هيام طوق

بهدف لقاء الضوء على الواقع الحالي لاستعمال المبيدات الزراعية واثرها البيئي والصحي وعلى أساليب ادارة ومعالجة هذا الملف نظمت الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) والمجلس الوطني للبحوث العلمية والجمعية اللبنانية لتقدم العلوم ندوة بعنوان «أثر المبيدات في المنتجات الزراعية» بمشاركة وزير الزراعة حسين الحاج حسن ورئيس اللجنة النيابية العامة والعمل والشؤون الاجتماعية عاطف مجدلاني وأمين عام المجلس الوطني للبحوث العلمية معين حمزة، وحضور رئيس الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم عبده جرجس ورئيس الجامعة جوزف جيرا وممثلي الهيئات الأهلية والمهتمين والطلاب، وذلك في حرم الجامعة في بيروت.

ترحيب من جيرا الذي تحدث عن «أثر المبيدات في المنتجات الزراعية حيث اضافت هذه المسألة همأ جديداً على هموم الناس» آملاً ان «يتمكن المتندون من تحديد اطار الواقع العملي لهذه المسألة وتوفير عناصر العلاج والحل».

واعتبر منسق الندوة نشأت منصور ان «مسألة استعمال المبيدات الزراعية مسألة صحية وبيئية واقتصادية واجتماعية».

وسأل: «ما هو الواقع الفعلي لاثر المبيدات؟ وما الذي يضمن سلامة الغذاء وصحة المواطن؟ وكيف يجري ضبط وترشيد نوعية وطريقة استخدام المبيدات؟ وماذا عن قانون للصيدلة الزراعية؟ وعن استعمال الاسمدة الكيماوية ومراقبة الخضار والفاكهة المستوردة وصلاحية ودور مصلحة حماية المستهلك؟ وما هي الاجراءات المباشرة والخطة المتوسطة الامد لمعالجة هذا الملف؟» مضيفاً «هل سيكون انشاء دائرة في وزارة الزراعة تكون معنية بتطوير الزراعة العضوية ارشاداً وتوجيهاً ومراقبة وتسهيلاً للإنتاج والتسويق والتصدير؟».

وقال حمزة: «لا يمكن ان تتم معالجة هذه المسألة خارج الآلية المعتمدة غالباً ويستدعي ذلك تصافر جهود وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والتجارة والجمارك وهيئات الرقابة ومستوردي الادوية والاسمدة والمزارع المنتج الذي يحمل همأ مزدوجاً: ضمان مردودية انتاجه من جهة ومسؤولية نظافة الإنتاج وايصاله بأفضل الشروط من جهة أخرى».

واضاف «لدينا معطيات مقلقة حول نسب مرتفعة من رواسب المبيدات او النيترات في الفاكهة والخضار ومياه الري ومياه الآبار فقد بلغ عدد العينات التي تم تحليلها خلال السنوات الثلاث الماضية ٦٢٠ عينة تم اختيارها بشكل عشوائي وتراوحت النسب لرواسب المبيدات في هذه العينات بين صفر و ٤ و ٨ و ١٤ و ٢٨ في المئة» مشيراً الى ان «بعض هذه النسب غير مقبول وقد تشكل خطراً على المستهلك» لافتاً الى ان «الحلقة المفقودة في هذا المسح العشوائي هي غياب آلية تعقب المنتج والطرق الزراعية المعتمدة، وهل هو انتاج لبناني أو مستورد؟».

ورأى حمزة ان «الاستعمال المفرط للمبيدات والنيترات قد يعطي انتاجاً حسن المظهر لكنه موبوء بالعديد من السموم التي لم يعد ممكناً تجاهل مخاطرها».

واشار مجدلاني الى ان «الفضل في اطلاق مشروع قانون سلامة الغذاء يعود الى شهيدنا الحبيب باسل فليحان الذي تقدم باقتراح قانون لوضع حد لما يجري على هذا الصعيد».

وقال: «نحن امام واقع جديد انتفت فيه ويجب ان تنتفي كل الاعذار التخفيفية والتسويات السياسية وصار لزاماً علينا العمل بسرعة لإنجاز قانون سلامة الغذاء الذي يفترض ان يضع حداً لاحتمالات تناول اللبناني طعاماً ملوثاً».

ورأى ان «المشكلة القائمة ناتجة عن الإهمال والفوضى وضياح المسؤولين» لافتاً الى «ان الحل في اقرار قانون سلامة الغذاء الذي